مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 02 / العـدد 04 / ديسمبر 2020 / ص ص 50 - 63
Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

الهندسة السياسية والدستورية

Political and constitutional engineering

علي سعدي عبد الزهرة جبير
ALI SAADI ABDUL ZAHRA JUBEIR
كلية الهادي الجامعة بغداد (العراق)، البريد الإلكتروني: ali.saady1122@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/14 تاريخ القبول: 2020/11/23 تاريخ النشر: 2020/12/15

ملخص:
تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على ماهية الهندسة السياسية والدستورية، ويحدث ذلك بعد عملية إجراء التعديلات اللازمة على الشيء القائم فعلاً، أي إحداث الإصلاحات الضرورية على الأجهزة والمؤسسات الدستورية، وكذلك أن يكون القانون فوق الجميع، وعدم التمييز بين الحاكم والمحكوم، وحماية حقوق الأنسان ومعاقبة منتهكيها، والفصل بين المؤسسات السياسية، مع التأكيد على سمو المؤسسة التشريعية باعتبارها هي من تشرع القوانين، واستقلال المؤسسة القضائية، الأمر الذي يؤدى إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم إلى التقدم الأعلى مع وضع استراتيجية طويلة الأمد تواكب التطورات التي تحدث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وخلصت الدراسة إلى أن الهندسة السياسية والدستورية هي حاجة ضرورية لجميع الدول، ولاسيما دول عالم الجنوب.
كلمات مفتاحية: الهندسة السياسية، الهندسة الدستورية، حقوق الإنسان، الديمقراطية.

ABSTRACT:
This study tries to shed light on what political and constitutional engineering is, and this happens after the process of making the necessary adjustments to the existing thing, that is, bringing about the necessary reforms to the constitutional bodies and institutions, as well as for the law to be above all, not to distinguish between the ruler and the ruled, and to protect human rights and punish Violators, and the separation between political institutions, with an emphasis on the supremacy of the legislative institution as it is the one that legislates laws, and the independence of the judicial institution, which leads to the transition of the state from backwardness to progress or from progress to higher progress with the development of a long-term strategy that keeps pace with developments that occur at the level The study concluded that political and constitutional engineering is a necessary need for all countries, especially countries of the South.
Keywords: *Political engineering, constitutional engineering, human rights, democracy.*

- المؤلف المرسل: علي سعدي عبد الزهرة السعدي، البريد الإلكتروني: ali.saady1122@gmail.com

1-مقدمة:

أن الهندسة السياسية مصطلح حديث النشأة ظهر عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وهو مفهوم يهتم ببناء الدولة وإدارة شؤونها عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وإعادة بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مما يؤدي إلى انتقال الدولة إلى وضع أفضل ومتقدم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن الهندسة السياسية مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محددة لسعادة ورفاهية المجتمع، وترتكز الهندسة السياسية على مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية وعلى الطبيعة التشاركية للسياسة، بينما تعني الهندسة الدستورية تنظيم سيادة الشعب في أطار دولة ديمقراطية تعمل على حفظ تلك السيادة والحقوق والحريات العامة، وتفعيلها حتى يتأتى للشعب أن يقرر مصيره السياسي والمدني، لأن تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مشمولة للشعوب وعلى جميع المستويات، وبهذا تعني هندسة الدستور إدخال تعديلات وإصلاحات جديدة على مستوى الوثيقة الدستورية مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وأن إشكالية البحث تختص بأهمية حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وبهندسة المؤسسات الرسمية وعلى وجه التحديد المؤسسة التشريعية، وأغفال المؤسسات غير الرسمية، وهذا الأمر ينعكس على الحياة السياسية في البلاد، وهي تحاول الإجابة عن ماهية الهندسة السياسية والدستورية.

وأن فرضية البحث تنطلق من أن الهندسة السياسية والدستورية قادرة على تطوير مجال حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون، وهندستها وفق المعطيات والتطورات التي تحدث في المجتمع بين الحين والأخر.

ويهدف البحث إلى التعرف على ماهية الهندسة السياسية والدستورية، من مفهوم الهندسة السياسية والدستورية، وماهي متطلبات وإبعاد وأنواع تلك الهندسة، وما هي الياتها.

وتم الاعتماد على المنهج النظمي والمتمثل بالمدخلات التي تتعلق بالهندسة السياسية والدستورية، وإخراجها وفق التطورات التي تحدث في المجتمع، كما تم الاعتماد على المنهج الوظيفي وذلك لمواجهة التحديات التي يتعرض لها النظام السياسي بين حين والأخر، ويتم ذلك عبر الهندسة السياسية والدستورية.

وتم تقسيم البحث إلى أربع مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الهندسة السياسية، أما المبحث الثاني تناول مفهوم الهندسة الدستورية، في حين تناول المبحث الثالث الهندسة السياسية (المتطلبات والأبعاد والأنواع)، أما المبحث الرابع استعرض اليآت الهندسة السياسية والدستورية.

2-مفهوم الهندسة السياسية:

تحمل كلمة الهندسة في اللغة العربية معاني متعددة، وأن أصل كلمة هندسة هي كلمة فارسية وتعني (الإندازة) وهي القدرة على حل المشكلات، ولقد ارتبط تعريف الهندسة في لسان العرب لابن منظور بمفهوم المهندس فيقال: فلان هندوس هذا الأمر وهم هنادسة هذا الأمر أي العلماء به، ورجل هندوس إذا كان جيد النظر مجربا، والهندسة فرع من فروع الرياضيات الذي يدرس الأشكال الهندسة المجردة محاولا إيجاد علاقات رياضية وهذا ما يسمى بالهندسة الرياضية، وأما الهندسة التطبيقية فهي استخدام معارف رياضية هندسية وفيزيائية لإيجاد حلول وتطبيقات في فروع مختلفة من العلوم والحياة العلمية (عائشة، 2017، صفحة 31).

والسياسة كما يصفها العديد من الكتاب بأنها علم وفن معاً، فهي علم لأن في السياسة قواعد متواترة ومنتظمة، يمكن إرساؤها ويمكن التنبؤ بها، وهذه القواعد السياسية تختلف عن القواعد العلمية التي تستنبط في العلوم الطبيعية،

لأن علم السياسية علم إنساني تختلف قواعده عن علوم الطبيعية والكيمياء، ولكن هذا الاختلاف وتلك الصعوبة في استنتاج تلك القواعد لا ينفي صفة العلم عن السياسية، بالرغم من أن السياسية علم إنساني واجتماعي، فإنها أيضا فن لأنها تتوقف على الاختيار والتوقيت والتقدير، فالسياسة هي لغة تدبير شؤون الناس وتحليل أمورهم والرياسة عليهم، ونفاذ الأمر بينهم، ويقال الرياسة سأسهم إذا رأسهم، ويقال سوسوه وسأسوه، وساس الأمر سياسية والجميع ساسة وسواس (الجاسور، 2008، الصفحات 349-350).

وأن الجمع بين الهندسة والسياسية يعطي مفهوم الهندسة السياسية الذي ينتمي في الأصل إلى نظرية الهندسة، وهي اتجاه في الفكر يعتمد على سياسة العلوم من أجل وضع وسائل تحقق أهدافا اجتماعية مرجوة، وتحاول الهندسة السياسية أن تجد حلولاً للمشاكل السياسية بطريقة مشابهة لتلك التي يستخدمها المهندس المدني في تحديد إمكانية بناء جسر أو إنشاء طرق عامة، فمثلاً إذا واجه صانعوا السياسة مسألة البطالة وأرادوا أن يجدوا لها حلاً، فبإمكانهم أن يطورا عرضاً هندسياً يفسر الوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المسألة وحلها، وقد يحدد هذا العرض المتغيرات المتعلقة بتحقيق التوظيف الكامل كما يحدد السبل التي يجب اتباعها للتوصل إليها (الكيالي، 1979، صفحة 589).

وأن الهندسة السياسية مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محددة لسعادة ورفاهية المجتمع، بمعنى أن الهندسة السياسية هي فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وانتاج هياكل وعمليات وأنظمة ومؤسسات في المجتمع وفقاً لمعايير محددة وأهداف متفق عليها مجتمعياً، وبهذا أن الهندسة السياسية تعني ببساطة أن الإنسان يستطيع بأسلوب علمي ومنهجي تطوير مجتمعه عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية فيه، وكذلك عدم ترك الأشياء السياسية إلى الصدف وإنما لا بد من الاهتمام بالأسباب والظروف والمعطيات وتسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتعد الهندسة السياسية من أهم وأقوى الأدوات السياسية للقيام بتطوير جوهري في المجتمع وفي تشكيل أو إعادة تشكيل الهيكلية السياسية في المجتمع (رفقي، 2017، صفحة 83).

وظهرت الهندسة السياسية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وهو علم يهتم ببناء الدولة وإدارة شؤونها عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وإعادة بناء المؤسسات العامة والخاصة مما يؤدي إلى انتقال الدولة إلى وضع أفضل ومتقدم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي بداية ظهور هذا العلم وقع حصر مفاهيم الهندسة السياسية في عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان دون التطرق إلى هندسة السياسة الداخليّة والخارجية للدولة، وترتكز الهندسة السياسية على مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية وعلى الطبيعة التشاركية للسياسة، وتوظف فيها المناهج الخاصة بالذكاء الاصطناعي والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج عمليات وأنظمة ومؤسسات اجتماعية وفقًا لمعايير محدّدة وأهداف متفق عليها (تليلي، 2020، صفحة www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412).

وأن أغلب الدراسات لم تعطي تعريفا واضحا لها، كون هذا المفهوم حديث النشأة، فهو أسلوب علمي ومنهجي يتم عبره تغيير المجتمع عن طريق المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية من أجل تصميم السلوك السياسي في الدولة وبناء مؤسسات ووضع قوانين ورسم جغرافيا سياسية، كما تعني الهندسة السياسية إعادة تشكيل أو تصميم المؤسسات والآليات القديمة والتقليدية بما يتناسب مع متطلبات العصر وضروريات الحياة، ويحقق تمكين المواطن من كامل حقوقه، ويكون ذلك عبر دراسة وتحليل العمليات والمؤسسات والآليات القائمة والقوانين السائدة والنماذج المستخدمة في المجتمع ومحاولة

فهم كل مكوناتها وجزئياتها من أجل معرفة أسباب نجاحها وتعزيزها ومعرفة أسباب فشلها وتلاقيها (نعيمة، 2015، صفحة 110).

وأن الهندسة السياسية تعني علم بناء الدولة أي علم إدارة شئون الدولة، عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وبناء أو إعادة بناء المؤسسات العامة والخاصة بما يؤدى إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم إلى التقدم الأعلى مع وضع آليات استدامة عملية التقدم (المسلماني، 2018، صفحة 11).

والهندسة السياسية تعني عملية إجراء التعديلات اللازمة على الشيء القائم فعلاً، أي إحداث الإصلاحات الضرورية على الأجهزة والمؤسسات المختلفة، وترتكز على إنشاء شيء جديد، أو أن يبقى على الشيء القديم القائم ولا يزيله من الوجود بل يقوم بهندسته وإعادة هيكلته على جميع المستويات، وأن العملية الهندسة السياسية تشبه عملية ترميم ما هو موجود فعلاً، وهي عملية تدريجية تستغرق فترة من الوقت، وتضمن الإصلاح والتغيير نحو الأفضل من منظور القائمين على الدولة (الأسطال، 2011).

فالهندسة السياسية مفهوم و منهجية تعبر عن تطلع غربي هادف لإعادة تشكيل مفهوم السيادة لتحويلها لمجرد قيمة رمزية و ليست تعبيرا عن الاختصاص الداخلي للدول ولا قاعدة تمكن الدول من تبني الأنظمة السياسية، وتصبو الهندسة السياسية بأن تجعل الإنسان النقطة المحورية التي تؤسس أنظمة سياسية هادفة لتحقيق حاجاته بما يتماشى مع منظور حقوق الإنسان العالمية، وترتكز الهندسة السياسية على عالمية حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركاتية كنموذج حكم والحكم الراشد كنموذج تسيير، ومركزية حاجات الإنسان في تعريف الأولويات السياسية والقرارية للدول، وضرورة تراجع الدول وسيادتها للسماح ببروز حكم عالمي ومواطنة عالمية (برقوق، 2009، الصفحات 62-63).

وترتبط الهندسة السياسية بمفهومين لا يمكن أن تقوم إلا في ظل وجودهما، فهي ترتكز على المواطن وما يتعلق به من حقوق ومشاركة، إذ يعتبر إشباع أكبر قدر من الحاجات الأساسية وتحقيق كرامة الإنسان، وبهذا فهي تسعى لخلق مؤسسات وإيجاد آليات تضمن تحقيق ذات الفرد مواطنية وتعلو قمة هرم هذه الحقوق المشاركة السياسية أو الديمقراطية المشاركاتية، والاخيرة تحمل دلالة على وجود مشاركة شعبية فاعلة عبر إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، كما أنها تمكن الشعب من أن يكون له دور في صنع السياسة العامة، وتعتبر المشاركة على وجود نوع من الاستقرار السياسي الذي يعتبر عاملاً لإنجاح عملية الهندسة السياسية، كما ترتبط ارتباطا وثيقاً بحقوق الإنسان وحرياته (خضر، 2005، الصفحات 179-180).

وتهدف الهندسة السياسية إلى دخال تأثيرات مدروسة ومتوقعة بناءا على تصميمات مؤسسية أو تشريعية، وإلى تسوية وحل الصراعات الاجتماعية، وحل الصراعات والحروب الأهلية وبناء الدولة والمؤسسات بالنسبة بعد انتهاء الصراع العنيف، وتطوير وتحسين التمثيل السياسي والجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية والانتخابية، وأن الخطوة المهمة في الهندسة السياسية هو تصميم الدساتير الديمقراطية، وكيف يكون الشكل الدستوري الأنسب والضامن للنجاح الديمقراطية، باعتبار أن الدستور هو محاولة لوضع قواعد عليا ومجموعة من المبادئ التي تضبط ممارسة السلطة، ولا سيما ضبط وتقنين ووضع القواعد التي تحدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (العالي، 2014، الصفحات 217-318).

وتضمن الهندسة السياسية وجود أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تكرس التداول السلمي على السلطة، ووجود انتخابات وتشكيل هيئات تمثيلية، وتتطلب وجود دستور يكرس حقوق الإنسان ومنظومة قانونية تدعم

المساواة، وتفسح المجال لتشكيل مؤسسات غير رسمية وعملية انتخابية تضمن الشرعية وتجسد مؤسسات تمثيلية، ومنظومة مؤسساتية فاعلة وكفاءة تضفي إلى حسن التسيير عبر تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات بقيم مضافة وكفاءة عالية، وأن الهندسة السياسية من حيث دعائمها وآلياتها تساعد على تكريس الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد عبر أنها أزمة المشاركة، وصيانة الحقوق والحريات، وتكريس مبدأ سيادة القانون عبر قيم العدالة والمساواة بين كافة الأفراد، وضمان الشفافية والمسائلة والمحاسبة وتكريس دعائم الشرعية السياسية (نعيمة، 2015، صفحة 122).

وينبغي التمييز بين هندسة السياسة والهندسة السياسية، فالأولى تعني ممارسة عقلانية تبنى على دراسة علمية ملائمة ودقيقة، وهي من اختصاص المستشارين والخبراء المشرفين والمتداخلين في عملية صنع القرار واتخاذ القرار، أما الثانية هي علم تقني للسياسة يتم فيها الاستعانة بمعطيات العلوم الطبيعية، فهي مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محدد سلفاً، بمعنى آخر أن الهندسة السياسية هي فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج عمليات وأنظمة ومؤسسات اجتماعية وفقاً لمعايير محددة واهداف متفق عليها (عائشة، 2017، الصفحات 35-36).

وتجمع الهندسة السياسية بين التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي، وتزاوج بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي، ويشمل التخطيط كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسساتية والقانونية، وتهتم الهندسة السياسية بالتنفيذ والصيانة والتمويل والمتابعة (تليلي، 2020، صفحة www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412)، وتقوم على تحويل المفاهيم والمبادئ النظرية إلى واقع عملي معيش، والانتقال من عالم الشعارات إلى عالم البرامج، ومن حالة الفوضى إلى حالة المهنية والتنظيم، وهذا يتطلب عدم ترك الأمور للمصادفة وإنما لا بد من الاهتمام بالأسباب والمعطيات والأوضاع المتاحة وتسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتجسد الهندسة الدستورية الواقع العملي للأفكار التي يؤمن بها أفراد المجتمع لبناء آليات حكم عصرية وقوانين حضارية متطورة، نظرا لما تقوم به تلك القوانين من دور أساسي ومهم في تكوين الوعي والسلوك الإنساني وتطويرها، كما تقوم الهندسة السياسية على تصميم السلوك السياسي واستخدام المناهج والأساليب العلمية في التعامل مع الواقع من أجل تغييره للأحسن (رمضان، 2012، صفحة 113)، وكذلك (مؤلفين، 2014).

وخلاصة الهندسة السياسية هي التحليل السياسي الذي يبدأ بتحديد المشكلة ومعالجتها، وتنتهي بمجموعة من البدائل السياسية التي يوفرها التحليل المؤسساتي، ويعمل التحليلان السياسي والمؤسساتي على تحديد الأهداف التي ترعى المصالح ومراجعة الأهداف في كل مرة من قبل المؤسسات قبل أن يقسمها في شكل خطط وتتجه بها نحو التنفيذ (عائشة، 2017، صفحة 34)، كما أنها رؤية تنطلق من دراسة كل شيء لتحسين كل شيء، ووضع تصور كلي بعيد المدى يصيغ السياسات ويضبط الخطى باتجاه ما يجب أن يكون (المسلماني، 2018، صفحة 8).

3-مفهوم الهندسة الدستورية:

الدستور من الناحية اللغوية كلمة فارسية تتكون من مقطعين، المقطع الأول(دست) وتعني اليد أو القاعدة، والمقطع الثاني(ور) وتعني صاحب، وبذلك تعني صاحب اليد أو القاعدة، كما تحمل كلمة دستور في اللغة الفارسية معاني عدة منها،(الإناء الكبير) لأنه جامع يؤخذ منه وقت الحاجة، ومنها(الوزير) لأنه أساس من أسس الحكم، وكذلك(الدفتر) الذي تجمع فيه قوانين الملك وضوابطه، أو تكتب فيه أسماء الجنود ومرتباتهم، وكلمة دستور في اللغة العربية تعني الأساس أو

القاعدة، كما تعني القانون الأساسي الذي يبين أصول الحكم ومدى سلطاتها ازاء الافراد (العاني، 1986، صفحة 64) وكذلك (العنبكي، 2015، صفحة 45).

ويمثل الدستور المرجع الرئيس لقوانين الدولة والمصدر الرئيسي لجميع تشريعاتها، وهو يمثل احد اركان النظام السياسي للدولة، والسلطة المرجعية العليا للكيان الوطني التي يجري الاحتكام اليها، وتنتظم القوانين من رحمها وتنشأ من خلالها السلطات وتتمايز عن بعضها صوناً للحقوق، وتوزيعاً للاختصاصات ومنعاً للاحتكار وتفعيلا لآليات الرقابة ، والدستور ليس وثيقة ثانوية بل هو المرجع الاساس للحكم الذي ينظم المجتمع لسنوات طويلة، لذلك فهو بمثابة العقد الاجتماعي الذي يعرف المجتمع والحكومة كل ما له وما عليه من حقوق وواجبات، لذا يجب أن يكتب الدستور بصورة تتلاءم مع المتغيرات الجديدة التي تطرأ على الحياة السياسية، وأن الدستور كتب لتنظيم كافة متطلبات الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية للشعوب، لذا يمكن للحكومات والشعوب المطالبة بتعديله او تغييره بما يتناسب مع المعطيات الديمقراطية الجديدة التي تطرأ على المجتمع (عبدالزهرة، 2019، صفحة 19)، وكذلك (الجبوري، 2015، الصفحات 41-42).

وبهذا يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد والأحكام العامة التي تحدد طبيعة النظام السياسي، وماهية مؤسساته الدستورية والسياسية، وتبين مما تتكون وكيف تتكون تلك المؤسسات وما اختصاصاتها وما علاقتها مع بعضها، وما علاقاتها بالمواطنين وعلاقة المواطنين ببعضهم البعض (العنبكي، 2015، صفحة 47).

ويشير مصطلح الهندسة الدستورية على انها عبارة عن تنظيم سيادة الشعب في أطار دولة ديمقراطية تعمل على حفظ تلك السيادة والحقوق، والحريات العامة، وتفعيلها حتى يتأتى للشعب أن يقرر مصيره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، لأن تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مشمولة للشعوب، وعلى جميع المستويات، وتعني هندسة الدستور إدخال تعديلات وإصلاحات جديدة على مستوى الوثيقة الدستورية مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (مدفوني، 2015، صفحة 6).

وتم تعريف الهندسة الدستورية على أنها إدراج غير انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في الدستور مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو انتقاء أو استثناء فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية (مدفوني، 2015، صفحة 16).

وأن الهندسة الدستورية هي عملية تأسيس مرجعي لعمليات البناء التوافقي للمجتمع على أساس احترام حقوق الإنسان وإشباع حاجاته من الأمن والرفاه والكرامة، وهي تعني بناء تصور وظيفي لهيكلة مؤسسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية الإيجابية المختزلة للزمن والمقتصدة للمال والحاكمة بمنطق شرعية القانون، واستقلال القضاء ومنطق حرية التمثيل الديمقراطي والرقابة النيابية على السلطة التنفيذية (سالك، 2018، صفحة 215).

وأن الغاية من الهندسة الدستورية هي إخضاع المؤسسات السياسية إلى القانون والدستور، وتحويل الخلافات السياسية من العنف والثورات إلى الحوار والمشاركة السياسية، من أجل بناء دولة قانونية دستورية يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون بدون تمييز، كما تنمي العلاقة بين الفرد والدولة، والشعب والحكومة، ويجب أن تستند الفئة الحاكمة على الدستور والقانون بحيث تمنحهم الشرعية في ممارسة السلطة (عبدالزهرة، 2019، صفحة 43).

وإن الهندسة الدستورية تنتج وثيقة دستورية حديثة، وديمقراطية ترتبط أساسا بالبيئة العامة الحاكمة لوضع الدساتير أو مراجعتها بالتعاطي مع شروط ومقومات الصياغة الجيدة للوثيقة الدستورية وشروطها الموضوعية والفنية، فكانت هذه العوامل وما يرتبط بها من ملابسات هي الكفيلة بتبني هندسة دستورية جديدة، لتؤدي بدورها إلى انتاج هيكلة

دستورية أكثر توازنا وفاعلية، وتحظى في نفس الوقت بالحد الأقصى من القبول السياسي والاجتماعي (الزياني، 2011، صفحة 1).

وتؤكد الهندسة الدستورية على اهمية الحرية والحقوق للأفراد عبر حل المشكلة السياسية المتمثلة في الصراع والصدام المزمن بين الحرية والسلطة، في محاولة إلى وضع هندسة دستورية توازن بين حقوق الأفراد في أن يعيشوا الحرية ويتنفسونها، وبين حق السلطة العامة في التدخل في النشاط الاجتماعي والسياسي بالتنظيم والتقييد بعيدا عن الفتن السياسية، فالعلاقة بين الجانبين أي الحرية والسلطة علاقة صراع، تأثير وتأثر، فكلما انطلقت احداهما تقلصت الأخرى امامها، وإن الهندسة الدستورية وجدت لتخفيف ذلك الصراع عبر التوازن بين الحرية والسلطة، ومن ذلك حق الأفراد في ممارسة الحرية بدون قيد أو شرط باستثناء ما يتعارض مع الدستور والقانون، وايضاً حق السلطة في ممارسة عملهم استناد إلى الشرعية التي تخولهم في ممارسة عملهم (زيان، 2016، صفحة 21).

وأن الصراع والسجال الأزلي بين السلطة والحرية منذ بداية التاريخ السياسي للشعوب لا بد من أن ينتهي إلى منطقة وسطى يتوازن فيها قطبا المسألة الدستورية، بحيث تكون السلطة خادمة للحرية، كما أن الإقرار بالحرية يجب أن لا يفهم بأنه إنكار لدور السلطة، وأن هندسة العلاقة بين السلطة والحرية يجب أن تكون قيمتين نسبيتين لا مطلقتين من أي حدود، أي بمعنى آخر أن تكون الحرية والسلطة قيمتها متساوية في مواجهة إحداهما للأخرى، وأن كان غير ذلك فإن الأمر ينتهي التضحية بالحرية، بحكم ما تتمتع به السلطة من سلطة الإكراه المادي عن طريق استخدام القوة والقمع غالباً، وأن التوفيق بينهما يتم عن طريق صيغة للتوازن الدستوري بين قوة الدولة بدرجة تسمح لها أن تكون فعالة، وحرية الفرد إلى الحد الذي يتيح له طلاقة العمل، وبهذا تحقق الهندسة الدستورية (زيان، 2016، الصفحات 22-23).

وأن الهندسة الدستورية تضمن بأن يقرر الشعب مصيره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدني والسياسي، لأن تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مشمولة للشعوب وعلى جميع المستويات، وتضمن بأن يتمتع جميع أفراده بالحقوق المدنية والسياسية من أجل تمكينهم من القيام بدورهم كاملا تجاه المجتمع وتجاه الوطن وتجاه أنفسهم وحتى يطمئنوا على مستقبلهم ومستقبل أبناءه، وتؤكد على دولة الحق والقانون حتى يتساوى جميع أفراد الشعب أمامها (مدفوني، 2015، صفحة 17).

وتكمن أهمية الهندسة الدستورية بتنظيم الدولة والحكومة والمجتمع عبر تقسيم السلطات السياسية من أجل إضفاء الشرعية على مصدرها ومجال عملها وضمان التناغم بين مسارات التغيير والنظام ضمن نسق مؤسسي ومظهر ثقافي فاعل، وأن الحاجة إلى الهندسة الدستورية هي لتثبيت ركائز السلطة السياسية وضمان التفاعل بين القانون والسلطة، وأن إضفاء الشرعية على السلطة السياسية تحتاج إلى شرعنة مصدرها وأهدافها لأن السلطة السياسية هي شرعية طالما حققت مصالح الحكام والمحكومين على حد سواء بالإضافة إلى أنها تكتسب الشرعية طالما استمدت مصدرها من إرادة الشعب، وكذلك أن الهندسة السياسية تأطر تنظيم السلطة عن طريق القانون (السوسي، 2015، صفحة 98)، وكذلك (مدفوني، 2015، الصفحات 17-18).

وإن الهندسة الدستورية تشجع على التغير الاجتماعي لوضع حداً لعدم المساواة والقهر والظلم الذي يعاني منها المجتمع، ومن المعروف أن في كل مجتمع هناك قوتين، قوى محافظة لا ترغب في تغيير الوضع الراهن وتقاوم التغيير، وقوى تدعو إلى الإصلاح وتشجع التغيير والتقدم، وهذا الامر ينطبق ايضاً على الحكومة، وقد عبر(ريكاسينس سيجن) عن هذه الحقيقة بالقول(إذا كان القانون يسعى من جانب لتحقيق الطمأنينة والأمن، فأنه من جانب اخر يسعى لتلبية الاحتياجات

الناشئة عن التغيرات الاجتماعية والرغبة في التقدم، لذا لابد من التغيير المتناغم مع الاحتياجات الاجتماعية والظروف المستجدة) (فلوس، 2010، صفحة 7).

وتؤدي الهندسة الدستورية دورا جوهري في مجال التأطير القانوني للنشاط السياسي في المجتمع، وفي تحقيق التعايش السلمي بين السلطة والحرية، وفي تحديده لعلاقة الفرد بالدولة تأثيرا وتأثرا، وفي تنظيم المؤسسات السياسية لاسيما في أداء اختصاصها الدستورية حتى لا تميل نحو التعسف والاستبداد، كما يمثل ضمانة فعالة في الإقرار بحقوق الإنسان وحرياته العامة وضوابط استعماله حتى لا تميل إلى الفوضى، كما تمثل الهندسة الدستورية هدنة مؤقتة لصراع المزمن بين السلطة والحرية، وبتحقيق التوازن والتعايش في ظل دولة القانون والمؤسسات الدستورية (زيان، 2016، صفحة 26).

4-الهندسة السياسية (المتطلبات والأبعاد والأنواع):

أن للهندسة السياسية متطلبات وابعاد وأنواع، ومن أهم تلك المتطلبات (التوقيت والإخراج والموقع)، أما أبعاد الهندسة السياسية هي (الفكرية والجغرافية والمؤسسية)، وعند الحديث عن أنواع الهندسة السياسية هي (التقليدية والإعادة والعكسية)، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول متطلبات الهندسة السياسية، في حين تناول المطلب الثاني أبعاد الهندسة السياسية، أما المطلب الثالث تناول انواع الهندسة السياسية.

4-1-متطلبات الهندسة السياسية:

أن من أهم متطلبات الهندسة السياسية هي الآتي (بالروين، الهندسة السياسية، 2012، الصفحات https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.htm):

أ. **التوقيت**: وهو عبارة عن عملية تقدير متى يمكن القيام (أو عدم) بشي ما، بمعني هو اللحظة التي تجتمع فيها كل الظروف التي تدفع بالإنسان للإقدام على شيء ما أوحل مشكلة معينة أو العكس، ويمكن التعرف على هذه اللحظة بإدراك كل المؤثرات التي تقود الى دفع انسان ما لأتخاد قرار معين، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السياسة على إنها بالدرجة الاولى عملية توقيت وان التوقيت هو المكون الأساسي في العملية السياسية وسر من أسرار نجاحها، و باختصار شديد يمكن القول بان الهندسة السياسية هي عملية فن معرفة متى يتحدث السياسي ومتى يسكت ومتى يقوم بشيء ما ومتى يقف عن المشاركة فيه، وبمعني آخر هو عملية اصطياد الفرص المناسبة التي يمكن إحداثها أو انتظارها من اجل الاستفادة منها.

ب. **التغليف:** لقد أصبحت عملية الاخراج أو التغليف، كما يطلق عليها في علم التسويق اليوم من أهم شروط نجاح أي حملة او موقف سياسي، ويعني ببساطة عملية تقديم أو عرض الافكار او المبادئ التي يؤمن بها سياسي ما من اجل نشرها بما يتناسب وما تنتظره وتسعي اليه الجماهير، وباختصار شديد يمكن القول إن التغليف هو عملية تسويق الافكار والسياسات والبرامج بأسلوب مؤثر وناجح.

ج. **الموقع:** وهو ان يكون السياسي في المكان أو الوضع أو الموقف السياسي المناسب عند وقوع الحدث أو أتخاد قرار ما، والحديث عن الموقع السياسي هنا ليس مجرد الحديث عن ماذا يجب ان يتضمنه برنامج ما وانما ماذا يستطيع ان يفعل سياسي ما بعقلية المشاهد او السامع له لكى يجعله يقتنع ويقبل ببرنامجه، وبمعني كيف يستطيع سياسي ما القيام بالعمل على خلق تشابه أو تطابق بين أفكاره وأفكار الجماهير التي يرغب مخاطبتها، وبمعني آخر ان تحديد الموقع المناسب لسياسي ما هو في الحقيقة مجرد انطباع إيجابي يحاول السياسي إحداثه في أذهان الجماهير من أجل التأثير في عقولهم وإقناعهم بما يريد القيام به.

وان تحديد الموقع السياسي هو عمليه صعبه لان هذه العملية لا تتوقف في كثير من الاحيان على ما يؤمن به السياسي فقط ولا فيما يعتقد انه المفيد للمجتمع، وإنما يتوقف بالدرجة الاولى على انطباع وقناعات الآخرين وعلى ادواتهم المستخدمة لتحقيق ذلك، وعليه فإن عملية تحديد الموقع السياسي تستلزم توفر العديد من الشروط السياسية لإنجاحها لعل من أهمها اللغة بمعني ضرورة استخدام اللغة المناسبة والمفهومة للجماهير، والتبسيط بمعني لأبد على السياسي من تبسيط رسالته وخطابه والعمل على تقديم برنامج واقعي يتناسب مع طموحات ورغبات الجماهير التي يريد مخاطبتها، والتمييز بمعني على السياسي ان يعمل على التمييز بين برنامجه وبرامج المنافسين له وان يقدم نفسه على انه البديل الاحسن من كل الخيارات الأخرى المطروحة في الساحة (بالروين، 2012).

4-2-أبعاد الهندسة السياسية:

من أهم أبعاد الهندسة السياسية والتي يجب على كل مجتمع يريد أن ينهض ان يهتم بها هي الاتي (بالروين، الهندسة السياسية، 2012، الصفحات https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.htm):

أ. الفكري: يمكن اعتبار البعد الفكري من أهم أبعاد الهندسة السياسية، وخير مثال على ذلك هو استخدام فكرة (الدستورية) في كيفية السيطرة على الشعوب واحتواء المعارضة، أي بمعني إن وجود دستور (أو غيابه) في أي بلد هو الذى يحدد مؤشرات النجاح أو الفشل في كل عملية هندسة سياسية، ولكي تنجح الهندسة السياسية في دولة ما لابد من وجود دستور، ولابد ان يكون هذا الدستور في تناسق وتكامل مع كل مكونات المجتمع الأخرى، ولابد من مشاركة أبناء الشعب وإعطاءهم كامل الحرية في اختيار الدستور الذى يريدون، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فسوف لن تتحقق أهداف الهندسة السياسية الحقيقية وسيكون مصيرها النهائي الفشل.

ب. الجغرافي: يعتبر استخدام الجغرافية السياسية للتفريق بين الدول والسيطرة على الشعوب من اهم الابعاد الاساسية للهندسة السياسية، وخير مثال على ذلك هو استخدام الدول الاوربية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لفكرة (الفصل بين الساحل والداخل) في السيطرة على الدول والشعوب، ومن أحسن الامثلة على هذه النوع من الهندسة هو الخريطة الجغرافية لدولة تشيلي في جنوب أمريكا والكيفية التي تم بها تكوين هذه الدولة، إذ تم تأسيس دول تشيلي خلال الاستعمار الاسباني لتلك المنطقة، وجمهورية تشيلي اليوم هي عبارة عن المناطق الساحلية لقارة أمريكا الجنوبية وتعتبر اطول دولة في العالم إذ يقدر طولها بحوالي 4828 كيلومترا، وما أن حصلت تشيلي على استقلالها من إسبانيا عام 1818م حتى حاولت الدول المجاورة لها السيطرة عليها وكان نتيجة ذلك دخول تشيلي في حروب دامية ومكلفة لسنوات عديدة مع الدول المجاورة.

ج. المؤسسي: لعل خير مثال على استخدام هذا البعد هو فكرة الجامعة العربية، إذ كان الهدف الاساسي من وراء تكوينها بهذا الشكل وفى ذلك الوقت أي في عام 1945م هو تفريغ فكرة الوحدة العربية من محتواها، إذ قامت بريطانيا بالعمل على تجميع هذه الدويلات في كيان لا يمكن ان يتم فيه الاتفاق على أي قضية أساسية ولا على أي عمل جاد، وذلك بتشجيع هذه الدول على تبنى الاجماع كآلية لأتخاد القرارات، بمعنى ان فكرة جامعة الدول العربية بالصورة التي عليها الان لم تكن الابن الشرعي للشعب العربي الذى كان يحلم بان يكون له دولته الموحدة من الخليج الى المحيط.

4-3-أنواع الهندسة السياسية:

أن للهندسة السياسية أنواع عديدة لعل من أهمها (بالروين، من أجل دولة تقوم على أساس: العدالة والاختيار والقانون، 2011):

أ. **التقليدية:** المقصود بالهندسة السياسية التقليدية هو عملية التطبيق العملي للمبادئ العلمية من أجل تأسيس أو تصميم أو تطوير الافكار والعمليات والآليات والمؤسسات السياسية في مجتمع ما، وهي المنهجية التي تسخر وتطبق العلم والتكنولوجيا في خدمة رغبات وحاجات الدولة السياسية، فالمهندس السياسي على سبيل المثال هو ذلك الانسان الذي يعمل على حل المشاكل السياسية المعقدة وجعل الاشياء تسير بأكثر فاعلية وبأقل التكاليف ولتحقيق أكبر منفعة لخدمة الناس.

ب. **الإعادة:** وهى ببساطة تعني إعادة تشكيل أو تصميم المؤسسات و ألآليات القديمة والتقليدية بما يتناسب ومتطلبات العصر وضروريات الحياة، فالقبيلة على سبيل المثال هي أحد المؤسسات التقليدية التي يجب إعادة تحديد دورها في المجتمع الحديث، ففي كل الدول العربية تعتبر القبيلة مؤسسة تاريخية سياسية واجتماعية وثقافية مهمة في تركيبة الانظمة السياسية القائمة، والمقصود بالقبيلة هو تلك المؤسسة الاجتماعية التي تقوم على أساس مجموعة من القواعد والاجراءات والاحكام والاعراف التي بواسطتها يتم تنظيم العلاقات اليوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجموعة من الافراد في مجتمع ما تربطهم في العادة روابط الدم وقد تكون في بعض الاحوال روابط جهوية في منطقة جغرافية معينة، والسؤال هنا ما هو دور القبيلة كمؤسسة اجتماعية وثقافية والسياسية في المجتمع الحديث المتقدم؟ هذا هو السؤال الاساسي الذي يجب على المهندس السياسي في كل بلد يريد أن ينهض ويتقدم أن يحاول الاجابة عليه.

ج. **العكسية:** المقصود بالهندسة العكسية هو طريقة تحليل ودراسة العمليات والمؤسسات و ألآليات القائمة والقوانين السائدة والنماذج المستخدمة في مجتمع ما ومحاولة فهم كل مكوناتها وجزئياتها من أجل معرفة سر وجودها وأسباب نجاحها ولأخذ منها كل ما هو مفيد وترك كل ما هو ضار، وخير مثال على استخدام الهندسة العكسية بأسلوب ناجع هو السياسة التي اتبعتها اليابان عندما قررت الانفتاح على الخارج وخصوصا الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والمثال الآتي يوضح سر نجاح هذه السياسة وسر تقدم اليابان دون ان تفقد شيء من قيمها وعاداتها وتقاليدها، إذ كيف قامت اليابان بأنشاء أول سكة حديد في البلاد، فما ان قررت الحكومة اليابانية استيراد أول قطار من الولايات المتحدة الامريكية حتى أمرت العاملين والمتخصصين في هذا القطاع بالقيام بتفكيك عرباته ودراسة كل اجزائه ثم إعادة تركيبه وتشغيله من جديد، وبالفعل قام المتخصصين بذلك وأخذت منهم هذه العملية حوالى سنتين، لقد كان الهدف الاساسي من القيام بهذه العملية هو تمكين الانسان الياباني من معرفة كيفية صناعة القطارات، وبالفعل تحقق لهم ذلك.

5-اليآت الهندسة السياسية والدستورية:

أن للهندسة السياسية والدستورية اليآت ومن تلك اليات الهندسة القانونية والمؤسساتية والدبلوماسية والانتخابية.

5-1-الهندسة القانونية:

تهدف الهندسة القانونية إلى بناء دولة الحق والقانون، تحقيقا لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما اختلفت أعرافهم وثقافتهم ولغتهم وجنسهم ودينهم، فبناء مجموعة قوانين لضمان المحاسبة هي أحد الشروط والضمانات الأساسية في منطق الهندسة السياسية، وذلك بهدف ضمان الحكم الراشد ودولة الحق والقانون، وبتمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية من احترام مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان احترام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة مع فتح مجال الحريات السياسية وتأسيس الأحزاب السياسية (عائشة، 2017، صفحة 37).

وأن الهندسة القانونية تضمن السير الحسن لمختلف مؤسسات النظام السياسي وجعلها في خدمة المصلحة العامة، وترتكز على مستويين هما نظام الأحزاب السياسية والمجتمع المدني باعتبارها مؤسسات حيوية لتكريس الهندسة السياسية،

ويتم هندستها بصياغة قوانين تفسح المجال لقيام هذه المؤسسات بتولي مسؤوليتها في تمثيل المصالح العامة وتوفير القيادة السياسية وايجاد آليات قانونية تضمن لها محاسبة الحكومات ومساءلتها، وبالتالي تقتضي الهندسة السياسية بتكييف قانوني للأحزاب السياسية الحديثة، كما تتطلب الهندسة السياسية بعملية إصلاح قانوني تعطي المزيد من الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وبناء استراتيجيات تنظم عبرها عمليات تجميع المصالح المختلفة والتعبير عنها، وبهذا فإن الهندسة السياسية تعمل على تعزيز دور الوساطة الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني بين الشعب والسلطة، وأن الهندسة السياسية كفيلة بحرية النشاط السياسي لمختلف الفعليات السياسية الغير الرسمية من أحزاب سياسية ومجتمع مدني (نعيمة، 2015، الصفحات 112-113).

2-5-الهندسة المؤسساتية:

ترتبط الهندسة المؤسساتية بالمؤسسات المركزية الأساسية في الدولة، فإذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها فإن الجهة القضائية تتكفل بما يعرض عليها من منازعات، وبالتالي تأتي الهندسة المؤسساتية لبناء تصور وظيفي لهيكلة مؤسسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية المقدرة للزمن والمقتصدة للمال والحاكمة بمنطق شرعية القانون ومنطق حرية التمثيل الديمقراطي والرقابة البرلمانية على المؤسسة التنفيذية، كما أن الهندسة المؤسساتية تعني التناسق والتكامل في عملية بناء مؤسسات النظام والدولة معا، وتنطلق من افتراض عدم تصور وجود نظام سياسي صالح في ظل نظام إداري فاسد، أو عكس ذلك فلا يمكن تصور وجود نظام إداري صالح في ظل نظام سياسي فاسد، إذ تتطلب إحداث هندسة خلق مؤسسات فاعلة قادرة على تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات بقيم مضافة وبكفاءة عالية (عائشة، 2017، الصفحات 37-38) وكذلك (نعيمة، 2015، صفحة 113).

وتكمن آليات الهندسة المؤسساتية بسيادة القانون وأن يكون فوق الجميع، وعدم التميز بين الحاكم والمحكوم، وحماية حقوق الأنسان ومعاقبة منتهكيها، والفصل بين المؤسسات (التشريعية والتنفيذية، والقضائية)، مع التأكيد على سمو المؤسسة التشريعية باعتبارها هي من تشرع القوانين، واستقلال المؤسسة القضائية، وكذلك الرقابة القضائية على دستورية القوانين، والرقابة القضائية على الاعمال الادارية ولاسيما النشاطات التي تمس الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في الدستور، وأيضا استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن المؤسسات السياسية، والتي تلعب دور مهم بين الشعب والحكومة، وتدافع عن حقوق الأفراد والجماعات داخل المجتمع والتي تؤكد عليه الهندسة الدستورية (مدفوني، 2015، الصفحات 21-22).

3-5-الهندسة الدبلوماسية:

تعني الهندسة الدبلوماسية علم وفن في آن واحد فهي علم لكونها تستند على دراسة وإجادة نواحي المعرفة تلك المعرفة التي تقوم على قواعد وقوانين وأصول التفاوض والتعامل السياسي، وهي فن لأنها مهنة دقيقة وحساسة فالدبلوماسي بحاجة إلى مهارات خاصة حتى يتمكن من تطبيقها، وتشمل الهندسة الدبلوماسية فن المفاوضات وإدارة المفاوضات والاتصالات وإنشاء السفارات والممثليات وكذلك تعيين المبعوثين والسفراء والمندوبين لدى الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية ومختلف أشخاص القانون الدولي، كما تشمل التقديم المشروعات والمقترحات للتسوية السلمية والسياسية والتفاوضية والتوفيقية والتحكيمية لمختلف المشكلات الدولية (الدرسوني، 2016، الصفحات https://fahadaldarsony.blogspot.com/2016/03/blog-post_75.html).

ويقدم علم الهندسة الدبلوماسية سيناريوهات وتصورات استشرافية ومستقبلية لحلا القضايا الدولية أو على الأقل تسويتها بالطرق السلمية، وتعتبر الهندسة الدبلوماسية الركن الأساسي في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ يتم بواسطتها إقامة هذه العلاقات وتنميتها ومعالجة جميع المسائل ذات الطبيعة الدولية والتوفيق بين مصالح الدول المتعارضة ووجهات نظرها المتباينة، وتكون الدبلوماسية طريقاً إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض، كما تعنى بالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث الدولية، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول الجماعات الخارجية وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردأت فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية (الدرسوني، 2016، الصفحات https://fahadaldarsony.blogspot.com/2016/03/blog-post_75.html).

5-4-الهندسة الانتخابية:

تعني الهندسة الانتخابية ترسيخ الديمقراطية ورفع التمثيل السياسي، وهي تحتاج إلى مهندس سياسي ماهر يفهم تركيبة المجتمع وأوزانها، وعبرها يمكن التوافق على التنسيق الانتخابي في الدوائر الانتخابية وتمثيل غالبية القوى السياسية في المجتمع، كما تعني ترتيب أرادي واعي للنظام يتناسب ويستجيب للبيئة العامة المحيطة ويؤدي إلى انتاج مخرجات واضحة ومحددة من أجل المساهمة في تكوين بناء مؤسسي وسياسي جيد وكفوء، وهي محاولة من أجل اصلاح وتحسين النظام الانتخابي الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على اداء البرلمان، فهي تسعى للتوفيق بين النظام الانتخابي والظروف المجتمعية والبيئة المحيطة له، ولكن فاعلية الهندسة الانتخابية تبقى رهينة القبول المجتمعي والسياسي (الجبوري خ.، 2020، الصفحات 209-210).

وأن الهندسة الانتخابية هي جزء من الهندسة السياسية، وهي لا تعني فقط تنظيم الانتخابات، بل هي تعيد اصلاح القديم وترميمه إذا كان فيه تصدع أو هدم دون ازالة القديم نهائيا مثل إعادة اعمار جسر أو بناية فيها ضرر هذا في علم الهندسة المعمارية والذي اخذ باحثو علم السياسية منه (الجبوري خ.، 2020، صفحة 210)، وتعد الهندسة الانتخابية أحد المداخل الرئيسية والأساسية للتطوير البرلماني، وبهذا لا بد من تطوير النظام الانتخابي على نحو يسمح بأن تعكس الانتخابات التي تجري الإرادة الشعبية الحقيقية، لأن فعالية النظام السياسي ترتكز على فعالية النظام الانتخابي الذي يرتكز بدوره على الثقافة العامة، أي نمو الثقافة النيابية والقدرة على التعايش في ظل مؤسسات تمثيلية منتخبة ذات كفاءة وفاعلية في الأداء (لعروسي، 2012، صفحة 61)، وأن متطلبات الهندسة الانتخابية الفعالة تتطلب تحقيق مستويات التمثيل المختلفة، وجعل الانتخابات في متناول الجميع، والتقسيم الجيد للدوائر الانتخابية وإيجاد هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات (لعروسي، 2012، صفحة 69).

6-الخاتمة:

أ. أن الهندسة السياسية تهدف إلى تسوية وحل الصراعات الاجتماعية، والحروب الأهلية وبناء الدولة والمؤسسات بعد انتهاء الصراع العنيف، وتطوير وتحسين التمثيل السياسي والجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية والانتخابية.

ب. تضمن الهندسة السياسية إلى وجود أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تكرس التداول السلمي على السلطة، ووجود انتخابات وتشكيل هيئات تمثيلية، وتتطلب وجود دستور يكرس حقوق الإنسان ومنظومة قانونية تدعم المساواة، وتفسح المجال لتشكيل مؤسسات غير رسمية وعملية انتخابية تضمن الشرعية وتجسد مؤسسات تمثيلية، ومنظومة مؤسساتية فاعلة وكفاءة تضفي إلى حسن التسيير عبر تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات بقيم وكفاءة عالية.

ج. أن الهندسة الدستورية تعني إدراج غير انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في الدستور مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو انتقاء أو استثناء فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية.

د. أن الغاية من الهندسة الدستورية هي إخضاع المؤسسات السياسية إلى القانون والدستور، وتحويل الخلافات السياسية من العنف والثورات إلى الحوار والمشاركة السياسية، من أجل بناء دولة قانونية دستورية يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون بدون تمييز، كما تنمي العلاقة بين الفرد والدولة، والشعب والحكومة.

هـ. أن للهندسة السياسية متطلبات وابعاد وأنواع، ومن أهم تلك متطلبات الهندسة السياسية هي (التوقيت والإخراج والموقع)، بينما أبعاد الهندسة السياسية هي أبعاد (فكرية وجغرافية ومؤسساتية)، وللهندسة السياسية أنواع هي (التقليدية والإعادة والعكسية)، ولا يمكن الحديث عن الهندسة السياسية ما لم تحقق المتطلبات والأبعاد.

و. أن للهندسة السياسية والدستورية اليآت، ومن تلك اليآت القانونية التي تحقق عبر دولة الحق والقانون، والهندسة المؤسساتية والتي تحقق عبر التناسق والتكامل في المؤسسات السياسية، وفي عملية بناء مؤسسات النظام والدولة معا، والهندسة الدبلوماسية تحقق عبر معالجة جميع المسائل ذات الطبيعة الدولية، والتوفيق بين مصالح الدول المتعارضة ووجهات نظرها المتباينة، والدبلوماسية الانتخابية تحقق عبر ترسيخ الديمقراطية ورفع التمثيل السياسي.

7-قائمة المصادر والمراجع:

1. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
2. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
3. أحمد صلاح رفقي، فن الممكن، دار دون للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
4. أحمد محمد محمود المسلماني، الهندسة السياسية: مصر. ما كان وما يجب أن تكون، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2018.
5. أمحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، مادة النظم السياسة المقارنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
6. لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2005.
7. مجموعة مؤلفين، جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25يناير و30 يونيو، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، الطبعة الأولى، 2014.
8. حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
9. طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، مكتبة الغفران، بغداد، الطبعة الثانية، 2015.
10. خلف صالح الجبوري، الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في الاردن (جبهة العمل الإسلامي أنموذجاً)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
11. لؤي عبد الفتاح وعثمان الزياني، الهندسة الدستورية ومتطلبات الإصلاح قراءة في بعض مقومات جودة الدستور، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، المغرب، 2011.
12. أحمد السوسي، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغربية، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2015.

13. بوزيد عائشة، هندسة السياسية الخارجية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

14. علي سعدي عبدالزهرة، الإصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد،2019.

15. عليمة مدفوني، الهندسة الدستورية والإصلاحات السياسية في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،2015.

16. بن دومية نعيمة، الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد2، آيار 2015.

17. عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد10، حزيران2014.

18. زبيري رمضان، الهندسة الانتخابية مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، العدد17، آذار 2012.

19. نبيلة سالك، خصوصية الهندسة المؤسساتية في دساتير الأنظمة السياسية العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1الحاج لخضر، الجزائر، العدد12، حزيران2018.

20. عليان بو زيان، الهندسة الدستورية الحديثة –دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري، مجلة القانون، العلوم القانونية والإدارية بالمركز الجامعي زيانه –غليزان، الجزائر، العدد8، حزيران2016.

21. ايمر بي فلوس، هندسة الدستور وحمايته، ترجمة: سامر مؤيد عبد اللطيف، مجلة الفرات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، العدد7، 2010.

22. خير الله سبهان عبد الله الجبوري، الهندسة الانتخابية وتحسين الاداء البرلماني، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوى، العدد44، نيسان2020.

23. رابح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد6، حزيران2012.

23. فيصل بن عثمان تليلي، الهندسة السياسية، الحوار المتمدن، العدد6587، على الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412، 2020/8/6.

24. كمال الأسطل، الهندسة السياسية: تأصيل المفهوم ومقاربة أولية، على الموقع الالكتروني http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=179، 2011/6/13.

25. محمد بالروين، الهندسة السياسية، على الموقع الالكتروني https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.html، 2012/9/5.

26. محمد بالزوين، من أجل دولة تقوم على أساس: العدالة والاختيار والقانون، على الموقع الالكتروني http://mohamedberween.blogspot.com/، 2011/11/15.

27. فهد ناصر الدرسوني، الهندسة الدبلوماسية والإتيكيت الدبلوماسي، على الموقع الالكتروني https://fahadaldarsony.blogspot.com، 2016/3/17.